



Middle East Forum
FOR POLICIES AND FUTURE STUDIES

الحكومة الإسرائيلية الجديدة بين مطرقة تناقضاتها الداخلية وسندان التّحديات الخارجيّة

بقلم: عايدة باري
جامعة برمنغهام، المملكة المتحدة

23/06/2021





Middle East Forum
FOR POLICIES AND FUTURE STUDIES

منتدى الشرق الأوسط للسياسات ودراسات المستقبل

مؤسسة دراسات وأفكار، تهتم بشؤون وفضايا الشرق الأوسط، تعنى بصناعة وتطوير الأفكار والسياسات العامة ودعم عمليات اتخاذ القرار واستشراف المستقبل وبناء الخطط الاستراتيجية المناسبة له، والعمل على إيجاد أفكار إبداعية وحلول فعالة للمشكلات والأزمات المتنوعة التي تواجهها المنطقة من خلال بناء جسور معرفية وتقنية ورقابية للمؤسسات الحكومية والخاصة والمجموعات والأفراد مع تطوير آليات التفاعل والاتصال فيما بينها.

كما تعمل على حل النزاعات والأزمات القديمة أو الناشئة، من خلال بناء جسور سلام ومفاوضات، وإدارة الحوارات الثقافية والسياسية، وتعزيز مهام الدبلوماسية الإنسانية اللازمة لذلك، سعياً لضمان التقدم والتنمية للمنطقة وشعوبها، ودعم الأمن والسلام العالميين.

تعمل المؤسسة على بناء وتطوير استراتيجيات السلام ووسائل تحقيق العدالة، ونشر الوعي الإنساني وترسيخ مفاهيم المواطنة والثقافة المدنية، وتطوير آليات التعبير عن الرأي، وتعزيز أداء المجتمع المدني، ونشر الديمقراطية وثقافة حقوق الإنسان، والمساهمة في تشكيل الرأي العام وبناء مساحات آمنة للحوار والاختلاف، وتمكين المرأة وتعزيز مكانتها في الدول والمجتمعات، وتقديم الدراسات والأبحاث اللازمة لحل المشكلات الاجتماعية المستعصية والمزمنة، ونشر الوعي التنموي في المجال السياسي والاقتصادي والاجتماعي، لا سيما بين شعوب البلدان التي أرهاقتها الحروب والأنظمة الشمولية، والمساهمة من خلال خبراء ومختصين في صياغة عقد اجتماعي جديد في تلك الدول يعيد الاعتبار لمفهوم المواطنة والدولة وما لهما من حقوق وما عليهما من واجبات، لضمان الاستقرار والإثراء المستدامين في منطقة الشرق الأوسط.

www.policiesforum.me

info@policiesforum.me

+90 850 840 3 999

MEPoliciesforum

يعتبر **منتدى الشرق الأوسط** أن المعلومات والآراء الواردة في الدراسات والأبحاث المنشورة معبرة عن آراء كتابها،

ولا تعبر عن رأي المنتدى، وعليه يتحمل الباحث كامل المسؤولية القانونية عن المحتوى الذي ينشره



عايدة باري

باحثة نرويجية من أصل فلسطيني متخصصة بحل النزاعات والوساطة الدولية، والحركات الإسلامية، والصراع العربي الإسرائيلي، والملف اليمني، ودراسات الخليج العربي.

درست في الجامعة الإسلامية في غزة وحصلت على شهادة بكالوريوس في الاقتصاد والعلوم السياسية بدرجة ممتازة.

نالت درجة ماجستير في العلاقات الدولية من جامعة كنساس في الولايات المتحدة الأمريكية، وماجستير في مجال التنمية الدولية من الجامعة النرويجية لعلوم الحياة. كما حصلت على درجة دكتوراه في الوساطة الدولية من جامعة برمنغهام في المملكة المتحدة.

لها أبحاث ومحاضرات عديدة في مجال النزاعات وأزمات منطقة الشرق الأوسط تم نشرها في جامعة هارفرد ومراكز أبحاث وجامعات دولية عديدة.



Middle East Forum
FOR POLICIES AND FUTURE STUDIES

الحكومة الائتلافية الإسرائيلية الجديدة

في ١٣ حزيران/يونيو ٢٠٢١، تم التصويت لصالح الحكومة الائتلافية الإسرائيلية الجديدة في الكنيست الاسرائيلي. وقد اتحدت هذه الحكومة الائتلافية الجديدة حول هدف واحد؛ وهو الإطاحة بنتنياهو كرئيس للوزراء بعد ١٢ عاما من كونه كذلك.

يجمع الائتلاف الحكومي الجديد أطيافا من أحزاب سياسية مختلفة في إسرائيل. ولأول مرة في تاريخ إسرائيل، يضم هذا الائتلاف حزبا عربيا فلسطينيا، هو الحزب الإسلامي العربي في إسرائيل. المفارقة العجيبة ان هذه الحكومة تتكون من ائتلاف يضم أحزابا ذات أجندات متنوعة؛ إنه ائتلاف يجمع بين الصقور والحمام وائتلاف ديني مع العلمانية.

فهو ائتلاف يتميز باختلاف أيديولوجي صارخ بين مكوناته بنتناقضاته الداخلية. ومع ذلك، فإن الليبراليين في العالم متفائلون ويصفون تشكيل الحكومة الجديدة بأنه تقدم ملموس في تاريخ السياسة الإسرائيلية.



الجدير بالذكر ان رئيس الحكومة الجديدة "نفتالي بيني" يعتبر أول رئيس وزراء ديني لإسرائيل، ويوصف بأنه يميني أكثر من بنيامين نتنياهو نفسه.



بالإضافة إلى ذلك عادة ما يطلق عليه القبا مثل متطرف وانتهازي. ويعتقد أنه أكثر براغماتية وأقل أيديولوجية مما يبدو. وهو يزعم أن تشكيل مثل هذه الأضداد الأيديولوجية هو من أجل إنهاء المأزق الإسرائيلي. المشكلة الرئيسية لهذه الحكومة ونقطة

ضعفها انها حكومة هشّة وأنها قد تنهار في أي وقت في حالة خروج حزب واحد من الائتلاف.

وتسعى الأحزاب، التي شكلت هذا الائتلاف، إلى استعادة إسرائيل من عدم الاستقرار، على الأقل هذا ما تعتقده تلك الأحزاب عند تشكيلها لحكومة الائتلاف. ومع ذلك، تواجه هذه الحكومة تحديات هائلة. يمكن تصنيف هذه التحديات على ثلاثة مستويات:

• **المستوى المحلي أو الوطني،**

• **والمستوى الإقليمي،**

• **والمستوى الدولي.**

على المستوى المحلي، يتمثل التحدي الرئيسي في معاناة الاقتصاد الإسرائيلي بسبب وباء فيروس كورونا، ومشكلة العرب الإسرائيليين التي ظهرت في أيار/مايو من هذا العام والعنف بينهم وبين اليهود، ومشكلة الاستيطان وكيف ينقسم أعضاء الحكومة حول هذا الموضوع..



أما على المستوى الإقليمي، هناك تحديان رئيسيان يواجهان الحكومة الجديدة: القضية الفلسطينية بما في ذلك حماس في قطاع غزة والسلاح النووي الإيراني. وأخيرا، على الصعيد الدولي.

التحدي الرئيسي الذي يواجه الحكومة الجديدة هو العلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية. فقد أصبحت العلاقة بين الولايات المتحدة وإسرائيل فاترة منذ أن أصبح "جو بايدن" رئيسا للولايات المتحدة. وعلى بينيت ان يعمل على إصلاح هذه المشكلة. غير أن دعمه للمستوطنات قد يعوق جهوده.

ومن الجدير بالذكر أن الحكومة الجديدة يرأسها نفتالي بينيت وهو المدافع الأول عن المستوطنات. فهو عادة ما يدافع عن المستوطنين، بل يقود مجلس المستوطنين. وهو رئيس وزراء متدين يرتدي كيباه (وهي قبعة صغيرة يرتديها اليهود المتدينون). ومع ذلك، اتهمه بعض اليمين الديني بالتخلي عن أيديولوجيته للانضمام إلى اليساريين والعرب. وهذا من شأنه أن يزيد من التحديات المحلية التي ستواجه الحكومة الجديدة.





أما بالنسبة للتحديات المحلية، فيبدو أن الحكومة الجديدة ستعطي الأولوية في الغالب للقضايا الاقتصادية الداخلية وستركز على تحسين ورفع الاقتصاد الإسرائيلي الذي يعاني الكثير جراء انتشار وباء فيروس كورونا. إضافة إلى أن الحكومة الجديدة ستركز على ميزانية الدولة وبناء مستشفيات جديدة. كما ستهتم الحكومة الجديدة بالقضايا الاجتماعية في المجتمع الإسرائيلي. ويشير إشراف حزب عربي إسرائيلي في الائتلاف الجديد إلى أن الحكومة الجديدة ستولي اهتماماً أكبر للعلاقة بين العرب الإسرائيليين واليهود. خاصة بعد أعمال العنف التي اندلعت في مايو ٢٠٢١ على إثر الأحداث الأخيرة التي شهدتها كل من الأقصى وحي الشيخ جراح. وكان هذا العنف الذي جاء بمثابة تحذير من وجود صدع كبير في المجتمع الإسرائيلي نتيجة لسياسة التمييز ضد المواطنين العرب الإسرائيليين. ونتيجة لسياسة الانقسام والحكم التي اعتمدها بنيامين نتنياهو لمدة ١٢ عاماً من كونه رئيس وزراء إسرائيل. ويصف بينيت هذا العنف بالقول "لقد ألقيت إسرائيل في دوامة من الكراهية والقتال الداخلي".



ويبدو أن الحكومة الجديدة ستكون مشغولة بتلك القضايا المحلية بدلا من التركيز على القضايا الإقليمية مثل الأزمة الفلسطينية. ذلك ان هدف الحكومة الجديدة كان التركيز على الامور الداخلية من أجل التغلب على خلافاتها حول القضايا الاقليمية مثل العلاقات الفلسطينية الإسرائيلية.

إن القضية الفلسطينية هي أحد أهم التحديات الإقليمية التي تواجه الحكومة الإسرائيلية الجديدة وكان لابدل "بينت" من ان يعيرها اهتماما كبيرا. في حين ان ما قد فعله "بينت" كان بعيدا كل البعد عن ذلك. فقد بدأ نفتالي بينيت اجتماعه الأول مع مجلس الوزراء بالدعوة الى أن تحافظ إسرائيل على سيطرتها على جميع الأراضي التي تحتلها. وهو يعني المستوطنات في الضفة الغربية والقدس الشرقية. ومن خلال تلك الدعوة، يتلاشى أي أمل لدى بينيت في حل الدولتين. وهذا ما كان واضحا منذ اللحظة الأولى التي تم فيها الإعلان عن تعيين بينيت رئيسا للحكومة الجديدة.

فالحكومة التي يرأسها شخص مثل بينيت والذي يعتبر أحد المدافعين عن المستوطنين، من الطبيعي انها لن تعترف بدولة مستقلة للفلسطينيين.



وعلاوة على ذلك، فقد دعا بينيت إلى شن هجمات أكثر قوة وشراسة على حماس وقطاع غزة. وبناء على ذلك فإنه لا مجال لأي مفاوضات سلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين. ومن المعلوم أن إسرائيل لن تشارك في المفاوضات إلا إذا وجدت نفسها تحت الضغط. وفي ظل حكومة بينيت، يمكن لإسرائيل أن تشارك في المفاوضات فقط في حال تم الضغط عليها من قبل الإدارة الأمريكية. وفي هذه الحال، سيستأنف بينيت المفاوضات إرضاءً للإدارة الأمريكية لكن مع عدم التوصل إلى حل. بيد أنه سيواصل توسيع المستوطنات.

ومن الجدير بالذكر ان المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية قد توقفت منذ نيسان/أبريل ٢٠١٤ بسبب السياسة الإسرائيلية تجاه المستوطنات. والآن جاءت الانتخابات مع رئيس وزراء يدعو إلى إبقاء المستوطنات ودعمها والاستمرار في بنائها.

أما الأسوأ فهو ان رئيس الوزراء الجديد، بينيت، قد أعلن صراحة عن استمرار الاحتلال الإسرائيلي وعدم التخلي عن الأراضي للفلسطينيين.

ولهذا السبب فإن إعلان بينيت رئيسا للحكومة الجديدة لا يعتبر خيرا سارا للحكومة الفلسطينية. خاصة رئيس الوزراء الفلسطيني محمد اشتية، الذي يؤكد أنه لن يكون هناك مستقبل لهذه الحكومة الجديدة دون النظر في الحقوق الشرعية الفلسطينية. ومع ذلك، يشير بعض القادة الدوليين مثل رئيس الوزراء الكندي، جاستن ترودو، ورئيس الولايات المتحدة الأمريكية، جو بايدن، إلى الحاجة إلى السلام في رسائل التهنئة التي وجهها إلى الحكومة الجديدة.



قد يعتقد البعض أن وجود الحزب العربي كجزء من كتلة الوسط واليسار في الحكومة، هو مؤشر على تقييد أي خطوات من شأنها المس بمصالح الفلسطينيين في الضفة الغربية.

وهذا يمكن أن يحدث؛ ومع ذلك، فإنه لن يحدث ذلك الفارق الكبير في ملف مهم مثل القضية الفلسطينية. فقد كان "تفتالي بينيت" صارما جدا عندما أعلن أن إسرائيل يجب أن تضم جزءا كبيرا من الضفة الغربية المحتلة. والسؤال هو: ماذا سيكون رد فعل هذا الحزب العربي إذا قامت الحكومة الجديدة بقفزة كبيرة فيما يتعلق بالضفة الغربية. على سبيل المثال؟

هل يجب أن تنسحب من الحكومة؟
هل سيسمح (بينيت) بهذا؟

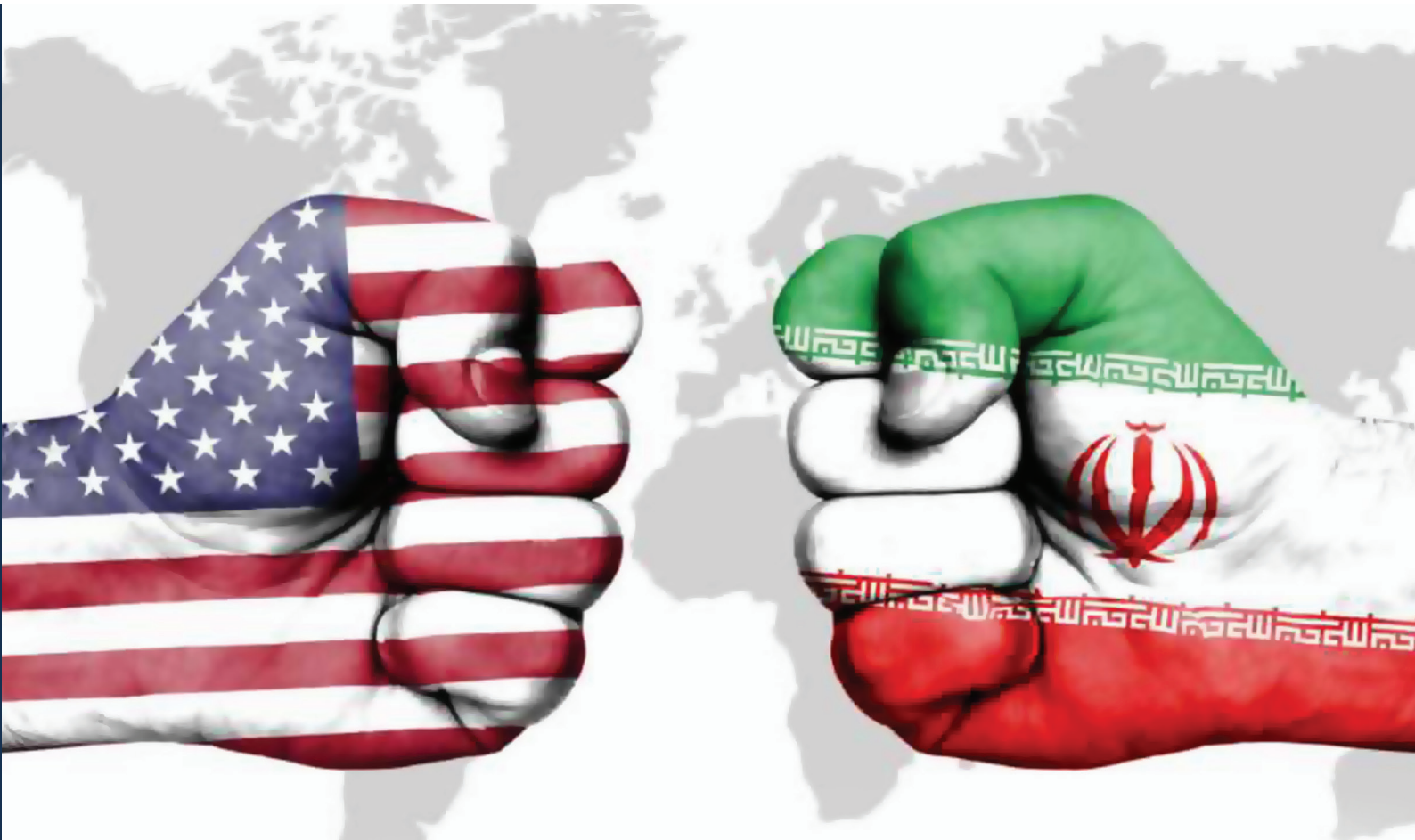


إن انسحاب أي حزب من الحكومة يعني انهيار الحكومة. هل يجب أن يكون بينيت في وضع يمكنه من تغيير أيديولوجيته ويتخلى عن كونه دينيا؟ يبدو أن حكومة بينيت تجاهلت القضية الفلسطينية في برامجها السياسية لتجنب أي تصدع داخل ائتلافها الهش. ومع ذلك، فإن القضية الفلسطينية هي التحدي الأكبر للحكومة الائتلافية الجديدة.

ومن الواضح أن بينيت سيكون في وضع لا يحسد عليه. يجب أن يدرك بينيت أن هناك العديد من الملفات الحرجة الأخرى التي تنتظره وتهدد حتى وجود حكومته.

وأحد هذه الملفات هو السلاح النووي الإيراني.





السلاح النووي الإيراني والعلاقات الأمريكية - الإسرائيلية:

إن مناقشة العلاقة الأمريكية الإسرائيلية مرتبطة ارتباطاً وثيقاً وإلى حد كبير بالاتفاق النووي مع إيران. إذ بينما نعتقد أنه لا بد لنا من أن ندرك أن إسرائيل هي عيون وأذان الولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط. يعتقد الأمريكيون أن إسرائيل هي التي تحمي الولايات المتحدة من الإسلام المتطرف.





من المعلوم أن إسرائيل كانت تحظى بدعم الحزبين الجمهوري والديمقراطي في الولايات المتحدة. ومع ذلك، فقد تطورت علاقة بنيامين نتنياهو بشكل أكثر انسجاما وقربا مع الجمهوريين في عهد دونالد ترامب. ولكن عندما أصبح بايدن رئيسا للولايات المتحدة واقترح استعادة الاتفاق النووي مع إيران، اتهمه نتنياهو بأنه يشكل تهديدا لإسرائيل. ومنذ ذلك الوقت، أصبحت العلاقة بين إسرائيل والإدارة الأمريكية علاقة فاترة. إن استعادة العلاقة بين الولايات المتحدة وإسرائيل تشكل تحديا دوليا حقيقيا يواجه الحكومة الإسرائيلية الجديدة. إن عدم معارضة الاتفاق النووي هو وسيلة لحكومة بينيت لاستعادة الدعم القوي من الحزبين الجمهوري والديمقراطي لإسرائيل.

وبالرغم من ان اتفاق السلاح النووي الإيراني هو المفتاح لإنعاش علاقة إسرائيل بالإدارة الأمريكية الحالية، الا ان السلاح النووي الإيراني يشكل تحديا إقليميا آخر، وعلى الحكومة الائتلافية الجديدة أن تنظر في الأمر. في الحقيقة لا يوجد فرق كبير بين بينيت ونتنياهو فيما يتعلق بالأسلحة النووية الإيرانية. وكلاهما يعارض الاتفاق ويقف ضد المبادرة الأمريكية لاستعادة الاتفاق النووي الدولي مع إيران.

بل أكثر من ذلك فان بينيت يعتبر استئناف الاتفاق النووي مع إيران خطأ من شأنه أن يضيف الشرعية على النظام الإيراني، الذي يعتبر نظاما قمعيا، وفقا لتصريحات بينيت. ومع ذلك، فان بينيت قد اتصل وبايدن بعد ساعتين من أدائه اليمين الدستورية. ووافق الطرفان على التشاور والتنسيق معا حول القضايا الامنية في الشرق الاوسط بما فيها إيران. قد يكون هذا مؤشرا على أن إسرائيل ستتعاون مع الولايات المتحدة فيما يتعلق بصفقة السلاح النووي الإيراني.



وبناء على ذلك فإنه من المنتظر ان يتخذ "بينيت" موقفا أكثر مرونة تجاه إيران في حال أكدت له الولايات المتحدة أن إيران لن تستخدم أبدا سلاحها النووي ضد إسرائيل. وسيكون ذهابه في هذا الاتجاه من أجل اصلاح العلاقة بين الولايات المتحدة وإسرائيل. كما يتوقع أن يتبنى أيضا نهجا أقل تصادما يتماشى مع نهج واشنطن فيما يتعلق باستعادة الاتفاق النووي مع إيران. وسيتبع سياسة متوافقة مع سياسة بايدن في هذا الصدد. وعلى أي حال فإنه لا بد لبينيت من استخدام سياسة أقل حدة مع بايدن فيما يتعلق بمسألة إيران.

هناك بقعة ضوء تدعو الى التفاؤل بالنسبة لبايدن ألا وهي أن بعض أعضاء الائتلاف الجديد مثل غانتس، زعيم الحزب الأزرق والأبيض، لا يعارضون خطة بايدن معارضة قوية. على أي حال، إذا قررت الولايات المتحدة أن تمضي قدما في استعادة الاتفاق النووي مع إيران ورفع العقوبات المفروضة عليها، ينبغي أن تلبى حاجة إسرائيل إلى الأمن وأن تواصل الدعم العسكري لإسرائيل، وخاصة فيما يخص استبدال القبة الحديدية. هذا فقط ما يضمن تغيير وجهة نظر الحكومة الإسرائيلية فيما يتعلق بالاتفاق النووي الإيراني.

عند ما يقارن نتنياهو إدارة بايدن بإيران وحماس الذين يعتبرهما تهديدا لإسرائيل، فإنه سيفضل الانحياز إلى إدارة بايدن. حيث لدى بينيت فرصة لتخفيف التوتر السياسي بين إسرائيل والإدارة الأمريكية الحالية.

وقد تكون الحكومة الجديدة فرصة لبايدن لاستعادة الاتفاق النووي مع إيران. وفي حال توافق "بينيت" معهم حول الاتفاق النووي، فإن ذلك سيطمئن اسرائيل إلى أن الولايات المتحدة ستمنع إيران من تطوير أسلحة نووية. وإذا اضطر بينيت أن يعارض استعادة الاتفاق النووي مع إيران، فإنه سيفعل ذلك بتكتم.





لن يضحى بينيت برأس ماله السياسي وعلاقته مع إدارة بايدن لتحدي الاتفاق النووي مع إيران. وستكون سياسة الحكومة الجديدة تجاه إيران أقل عدائية في الخطاب. وبشكل عام، ليس من المتوقع أن تقوم حكومة بينيت بتغيير كبير في سياستها تجاه إيران.

ومن المفهم جدا ان تدرك الحكومة الجديدة مدى وأهمية العلاقة بين إيران والقضية الفلسطينية وبين إيران وحماس. ومن أجل إحراز تقدم في القضية الإيرانية، ينبغي لإسرائيل أن تحرز تقدما بشأن القضية الفلسطينية. لذلك فإنه يتعين على اسرائيل التوصل الى اتفاق دبلوماسي مع الفلسطينيين لإيجاد ارضية مشتركة مع إيران.



وفي الختام، تشكل الحكومة الائتلافية الجديدة في إسرائيل تحدياً في تكوينها. فهي تتألف من مكونات أيديولوجية مختلفة. فهي ائتلاف من الصقور والحمائم وائتلاف ما بين الدينية والعلمانية. فهي تحمل في طياتها العديد من التناقضات، أما مكوناتها، فهي تختلف في العديد من القضايا ولكنها تتحد في قضية واحدة، وهي التخلص من نتنياهو. هي حكومة هشئة تحمل بذور فنائها وقد تنهار هذه الحكومة في أي لحظة في حالة انسحاب حزب واحد فقط من أحزاب الائتلاف المكون لها.

بالإضافة إلى ذلك، تواجه الحكومة الجديدة العديد من الملفات القابلة للتحدي. وتلك التحديات على المستويات المحلية والإقليمية والدولية. الاقتصاد السيئ الناجم عن وباء فيروس كورونا والعنف الذي تعرض له العرب الإسرائيليون والذي ظهر في أيار/مايو من هذا العام يعتبر من أولويات الحكومة الجديدة للتركيز عليه. إن القضية الفلسطينية وحماس وإيران تشكل تحديات تواجه الحكومة الجديدة على المستوى الإقليمي. وفي حين أن العلاقة الفاترة بين الولايات المتحدة وإسرائيل تشكل تحدياً دولياً، إلا أنه ينبغي على الحكومة الجديدة أن تهتم بها وتجعلها من أولوياتها.

ويبدو أن الحكومة الجديدة سوف تضع جانبا أصعب القضايا مثل القضية الفلسطينية وستركز على إعادة بناء الاقتصاد الإسرائيلي. وبذلك تكون حكومة بينيت قد تجاهلت القضية الفلسطينية لتجنب أي تصدع داخل ائتلافها الهش. وبالرغم من ذلك، فإن القضية الفلسطينية تبقى هي الرقم الصعب الذي يشكل تحديا للحكومة الائتلافية الجديدة. وينبغي على حكومة بينيت أن توليها اهتماما كبيرا.

أما على الصعيد الدولي فإن العلاقة الحالية الفاترة بين إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية ترتبط باقتراح بايدن استعادة الاتفاق النووي مع إيران. ومن شأن دعم بايدن قرار استعادة الاتفاق النووي أن يكون فرصة لحكومة بينيت الائتلافية لإصلاح علاقاتها مع الإدارة الأمريكية الحالية بشكل خاص ومع الديمقراطيين بشكل عام. وبذلك سيكون أمام إسرائيل فرصة كبيرة لاستعادة الدعم من الحزبين الجمهوري والديمقراطي.

وفي الختام، ليس من المؤكد ما إذا كانت الحكومة الجديدة تستطيع تجنب العقبات والتحديات التي تواجهها، أم أنها ستنهار في ظل تناقضاتها الداخلية.

